

کتابخانه  
موسسه شورای  
اسلامی



۱۲۲۶

ما اشتمل عليه هذا المجلد

مقدمة الواجب وحاشية القوانين

منه صاحب منقحة في الاصول

مقدمة الواجب منقحة في الاصول  
مقدمة الواجب منقحة في الاصول  
مقدمة الواجب منقحة في الاصول  
مقدمة الواجب منقحة في الاصول  
مقدمة الواجب منقحة في الاصول  
مقدمة الواجب منقحة في الاصول  
مقدمة الواجب منقحة في الاصول  
مقدمة الواجب منقحة في الاصول  
مقدمة الواجب منقحة في الاصول  
مقدمة الواجب منقحة في الاصول

منقحة في الاصول  
منقحة في الاصول  
منقحة في الاصول  
منقحة في الاصول  
منقحة في الاصول  
منقحة في الاصول  
منقحة في الاصول  
منقحة في الاصول  
منقحة في الاصول  
منقحة في الاصول

مقدمة الواجب منقحة في الاصول

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب رساله فی مقدمه الواجب در کتاب رکن

مؤلف ( )

جلد ( ۱۲۲۶ ) از کتب ( )

آزادی سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب ۲۱۹۲۱

۶۲۱۸

خطی اهدائی  
کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی  
۱۲۲۶

۱۲۲۶

ما اشتمل عليه هذا المجلد

مقدمة الرابع

منها ص ١

منظومة في الاصول

باجد الحوائج

رسالة في الاصول

في بعض مسائل الاصول

مبادئ الاصول

علم الاصول

في بعض مسائل الاصول

في الجمع بين الاصول

في بعض مسائل الاصول

هذا المجلد في علم الفقه

في بعض مسائل الفقه

في بعض مسائل الفقه

كتاب في علم الفقه

کتابخانه مجلس شورای ملی  
کتاب رساله فی مقدمه الواجب در حکم زکوة  
جلد ( ۱۲۲۶ ) از کاتب ( خطی ) اهدائی  
آزادی سید محمدتقی حنطانی به کتابخانه مجلس شورای ملی  
شماره ثبت کتاب ۴۲۱۸

خطی اهدائی  
کتابخانه مجلس شورای ملی  
اسلامی  
۱۲۲۶



۱۲۲۶



ما اشتمل عليه هذا المجلد

مقدمة الواجب

محاضرة القوانين

منها صافية

منطقة في الاصول

مقدمة الواجب من حيث

ما بعد البراءة

في بعض مسائل الاصول

مقدمة الواجب من حيث

في الجمع بين الاخبار

ناقص

هذا المجلد في حلق العبد الحق  
محمد باقر الخليلي  
في شهر ربيع الثاني سنة ۱۳۰۵

انوار سي شد

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب رساله في مقدمة الواجب در مسائل فقهية

مؤلف: آقاى سيد محمد باقر خليلي

جلد: ( ۱۲۲۶ )

از كتيب: ( خطي )

اهدائي

شماره ثبت کتاب: ۴۲۱۸

خطی اهدائی  
کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی  
۱۲۲۶

















































































































































































































































[illegible]

في قبا يعرف العدة

[illegible]















[illegible][illegible]





[illegible]

ثم العبادات اسمي للاعمال  
 ودرج الاعمال الاول  
 فيما اذا تعارض الاحوال  
 والاشراك بعضهم احوالا  
 وفصل الحقائق الشرعية  
 وقدم المعاني العرفية  
 وفصل المشتق بالوضع على  
 ملائمة المبدء الذي  
 عموم الاشراك والمخالف  
 بحتمها العمومي فاعلم  
 في الاشارة والنواحي وما يتبعها  
 والامر والنهي على الطلب  
 في الفعل والترك في الثاني  
 الغور والتكلم في الاول  
 والاضد سكوت فلا تنق  
 لك القضا المقدسة  
 ونفس العبادة المحرمة  
 لا غير المفقوة ان تبادر  
 فحجة وصارها منحصرا  
 في الشرط والغاية والعليل  
 والعقد والمصروع قليل  
 حجية الوصف لم يرد  
 لكنه مرجح يؤيد  
 مفهومه في كل اللقب  
 ولا يجوز عند نسخ ما

والامر

والامر بالمعروف والنهي عن  
 اشتر الوجوب رخصة وجبلا  
 توسع الحر في قتلها  
 وسوغ ترك الذنب لساها  
 بينهما والعزم اليك  
 بل خير وما يشرع العمل  
 ثم اجتمع الامر والنهي  
 ذي الخصم في جهة ان يعقلا  
 افضل العبد بالاختيار  
 فالجبر ممنوع فلا تمار  
 واستحق الامر بالعل  
 امر انتفا شرط لهما  
 لكنه مثل البدل يخصص  
 لخوا الاستصلاح مما يتنوا  
 في العام والخاص وما يتعلق بهما  
 والعموم صريح وضمن له  
 كالجميع ان يصف واللام  
 ومن وما وكل في جهة  
 من العمومات كمثال ما قد  
 ومطلقا الشرح على  
 الا الى الشايع ثم يصف  
 مفرد او جملة بالامر او  
 نك جمعا فعموما ابوا  
 في غير عموم النكرة  
 كترك الاستفصال ايضا



على الذي ساء وقال قولهم ان شاع الخطاب لا يبرح  
 والجمع ادناه ثلثة وفي نهاية التخصيص واحد في  
 ان مجموع وخصموا وشبه يحقق العلاقة المطلوبة  
 ما دام الاو قد خسر وما في التخصيص  
 والحق حقيقته في الباقي والخصم لازم على الاطلاق  
 وان يخصم نفع الجمل ففي سري الاخر فالدور العمل  
 وارجح الاصل عما لم يحق بمضمون بعضه خسر في  
 في باغلبة المخصص واول الظاهر بالمخصص  
 ان فهم العرض كاذب فلذلك فطلقا خصم وارجح هذا  
 حتى المناطيق بمفوماتها والاي بالاحتمال ان تعمل بها  
 اذا احتمل التسخير من مجموع فتشله لفاه تخصيص  
 ما شاع في اثناء فطلق في المطلق والمجمل  
 وقدرته بالذي لا يطلق

بنظر

بشرط ما هو في اليدين اذا تعارضت ذوا وجهين  
 فارجع الى المراجعات ادلة اخرى واصل اتصالا  
 ما ع لفظا بالمحل لا يخص لكن كثر اعموا حكم الاخص  
 لنحو اجماع وحكم ما ورد لاجله المطلق قيل لا يرد  
 بمثل ثلثة قالوا وحيثما احتمل الوجوه  
 وان تناوت المخرجات فمحل كثر في المبتدأ  
 وحيثما خالف البيانا وعند وقت الفعل اوضحها  
 اجماعا هو اتفاق وكيف في الاجماع  
 ومن وافق خمسة ممتنينا ولا يرى وجوب النسب  
 ولو في الخلاف من اننا في حال المناطيق  
 من كثرة الطنون والحق في مثل عصرنا ادعاء لا يبرح

مع التناوب في التخصيص  
 حقيقة فلفظها في العمل  
 في الاجماع  
 في النسب  
 في حال المناطيق





والنقل

ولا نقل من نقل نقل

ولا اجتهاد في ضرورة ائمتنا

ويحرم التقليد من اجتهاد

مرجحات الضرر الاجتهاد

في امور الدين من نقل

نفاخت عند اول الاجتهاد

ولا نقل من نقل نقل

واولوا الرجوع كقولهم

تستلزم في ضرورة الاجتهاد

عند اجماع على ان نقل

وغيره في موضوعاتنا

وفي اصول الدين من نقل

نفاخت عند اول الاجتهاد

ولا نقل من نقل نقل

واولوا الرجوع كقولهم

تستلزم في ضرورة الاجتهاد

والجمع للشاهد ايضا

تستلزم في ضرورة الاجتهاد































[illegible][illegible]





وما ينبغي عنه فلهذا وجب التذليل لغيره  
 عنه في اقتضائه في الامور  
 التكاليف كالقضاء في الواجب  
 سجد ان يكون التكاليف في الواجب  
 منها ما لا يمكن في الواجب  
 الجواز لان كونه واجباً في الواجب  
 يتلوه في الواجب  
 الصلوة وهو في الواجب  
 التكاليف في الواجب  
 الف في الواجب  
 في الواجب  
 الملك في الواجب  
 هناك في الواجب  
 اختلاف في الواجب  
 له في الواجب

ثم حيث لم يحضر غير ان يكون فيه دلالة على غير من القيد وضع  
 لعدم وجوده في الواقع والاشارة الى ان القيد في الواقع  
 كما يجب في الواقع والاشارة الى ان القيد في الواقع  
 متى ثبت ان القيد في الواقع والاشارة الى ان القيد في الواقع  
 والاشارة الى ان القيد في الواقع والاشارة الى ان القيد في الواقع  
 والمضيق لان القيد في الواقع والاشارة الى ان القيد في الواقع  
 وهو الثاني لان القيد في الواقع والاشارة الى ان القيد في الواقع  
 لان القيد في الواقع والاشارة الى ان القيد في الواقع  
 والمجازات والاشارة الى ان القيد في الواقع  
 المخصوص من مبادىء الاشياء والاشارة الى ان القيد في الواقع  
 المخصوص من مبادىء الاشياء والاشارة الى ان القيد في الواقع  
 الاحتمالات الممكنة او لا الواحدة منها والاشارة الى ان القيد في الواقع  
 يصح استثناء احد وكان في جميع مبادىء الاشياء والاشارة الى ان القيد في الواقع  
 وهو دليل عام في جميع مبادىء الاشياء والاشارة الى ان القيد في الواقع  
 الجمع المعرف فانه يؤكد ما يفيد العموم والاشارة الى ان القيد في الواقع





صكاشي وذلتم واقتلوا المشركين ولا ينبغي  
 العام المحصر في كل احوال التي كان بعض  
 من قبائل العرب في احوال المحصر ان كان بعض  
 لفتح اهل في التمسك بالعلم او غلبا حقيقة ان كان بعض  
 البخل الذي في بعض عقليا كان او غلبا ان كان بعض  
 انه مجاز ان في بعض عقليا كان او غلبا ان كان بعض  
 ان في التمسك ان لم يكن المحصر ان كان بعض  
 محصر في كل احوال في بعض عقليا كان او غلبا ان كان بعض  
 موارد الانتوف في بعض الموارد ان كان بعض  
 واد اخرج في بعض الموارد ان كان بعض  
 واد اخرج في بعض الموارد ان كان بعض  
 محصر في بعض الموارد ان كان بعض  
 اخرج في بعض الموارد ان كان بعض  
 بالتمسك من غير وسط عدم التمسك ان كان بعض  
 وهو التمسك من غير وسط عدم التمسك ان كان بعض  
 من التمسك واد اخرج في بعض الموارد ان كان بعض  
 واد اخرج في بعض الموارد ان كان بعض  
 حقيقة ان كان بعض  
 واد اخرج في بعض الموارد ان كان بعض  
 واد اخرج في بعض الموارد ان كان بعض

کلمہ عین

27.

بحرف العطف فان الحرف را حوالا المستتر منه وان كان غير ذلك  
 ان كان الفاء او مسبوقة بواو او فاء او ضمير متصل في الاصل  
 اكثر من الالف او الهمزة فيكون في غير خلاص الاصل ففتح الباء  
 له والاعراب على الالف والاخرى بوقف فتارة يفتح في الاصل  
 له والاعراب على الالف والاخرى بوقف فتارة يفتح في الاصل  
 عصب الجهد خفض الالف في الاخرى بوقف فتارة يفتح في الاصل  
 عصب الجهد خفض الالف في الاخرى بوقف فتارة يفتح في الاصل  
 لا الجميع وفي الالف الاخرى بوقف فتارة يفتح في الاصل  
 فيكون العطف الالف في الاخرى بوقف فتارة يفتح في الاصل  
 على الاصل والالف في الاخرى بوقف فتارة يفتح في الاصل  
 عدم الاتصاف والالف في الاخرى بوقف فتارة يفتح في الاصل  
 والغاية والالف في الاخرى بوقف فتارة يفتح في الاصل  
 فانما فيقول عليه وعلى التحقيق وان جازيا فيه واما الصفه فان  
 ما بالانفرد والالف في الاخرى بوقف فتارة يفتح في الاصل  
 عصب جهته وحق عادات الاله معا والالف في الاخرى بوقف  
 تعلق احد اليها بالآخر عادات الاله معا والالف في الاخرى بوقف  
 اجزه واما الغاية فمما في الالف في الاخرى بوقف فتارة يفتح في الاصل  
 مخالف الحكم ما يقربا ان كانت الالف في الاخرى بوقف فتارة يفتح في الاصل  
 بالاعرف كقولهم نعم خالق كل شئ وقوله نعم واوليت من كل شئ

والا تخص بالقر فراق احد هاتخص الناس بالثاني  
 خلا فالتفكر في ان تخص الناس بالثاني  
 كونه من المصنفين ثلثة قرون ان تخص  
 تترى من المصنفين الاحمال المصنفين  
 مع قوله واولات تخص بالثاني فترى  
 انما الثاني تخص بالثاني فترى  
 حاتم الثاني تخص بالثاني فترى  
 ان تخص بالثاني فترى  
 اولادكم تخص بالثاني فترى  
 او لا تخص بالثاني فترى  
 وهو جابر الجعفي كان كان  
 تخص بالثاني فترى  
 غير شريكه ان كان غيبا  
 غير من حقه والافلا الخامس  
 تخص بالثاني فترى  
 تخص بالثاني فترى  
 بالقياس على ما لان القياس عندنا ما بل على ما بان فليق اذا

اذا عارض القوم ان السابح كجور تخص السنة المتواترة بمثلها  
 لان العليل  
 بها او ربما اورد  
 انما من طلبة الاجتماع فتبين فقلت  
 فان قلت اذا ورد في العام فترى  
 كان انما من طلبة الاجتماع فترى  
 حضور وقت العمل بالعام وان كان بعد كان انما من طلبة الاجتماع  
 العام فترى العمل بالعام لان  
 وعندك حقيقه العام بالعام لان  
 وان جدد الناس في حقيقه العام بالعام لان  
 ومخصصا في حقيقه العام بالعام لان  
 وهو سبعة الاول السابح فترى  
 المقدس للعموم وهو لفظه فترى  
 به وقاس عليك بالعام كان جابرا ولا ان الظاهر الظاهر  
 واللعمان وغيرهما ووردت على شئ مع عمومها لان  
 بدليل وقد اخطأ في ظنه الثالث لا يجوز تخص العموم بغير



بوصفه لعدم الترتيب والمفهوم ليس كغيره صامع معارضة لوم  
 انما هو العلم ان يقع في فعله لان فعله لا يخرج عن المطلق  
 غير مفضية لان يقع في فعله لان فعله لا يخرج عن المطلق  
 زمانه من وقته على النسخ المطلق الذي لا ينفك عن  
 العبد ليس كغيره وهو كمال لا ينفك عن العبد  
 عن عموم الخطا في قوله ولا ينفك عن العبد لان العبد لا  
 المتناول للمراح وانما لا ينفك عن العبد لان العبد لا  
 عطفه الخاص على العام لا ينفك عن العبد لان العبد لا  
 لا يقبل من غير ان يكون من العبد لان العبد لا  
 يقبل من غير ان يكون من العبد لان العبد لا  
 المقيدان كان حكم المطلق في العبد لان العبد لا  
 وان تاملت ان تاملت في قوله ان العبد لا ينفك عن العبد  
 المحل الذي لا ينفك عن العبد لان العبد لا ينفك عن العبد  
 تقيد الاخر فقط وهو خطا لا ينفك عن العبد لان العبد لا  
 كانت في الظاهر لم ينفك عن العبد لان العبد لا ينفك عن العبد  
 الخاص في العبد لان العبد لا ينفك عن العبد لان العبد لا  
 على المراد والمطلق على المستقر عن العبد لان العبد لا

ما ورد عليه بانه والمجرى افاضنا معينا في نفسه واللفظ لا يعينه  
 والتأويل في قوله لا ينفك عن العبد لان العبد لا ينفك عن العبد  
 اقول في قوله لا ينفك عن العبد لان العبد لا ينفك عن العبد  
 على غير المجرى لان العبد لا ينفك عن العبد لان العبد لا  
 الظاهر ان العبد لا ينفك عن العبد لان العبد لا ينفك عن العبد  
 هذا اقل ما ينفك عن العبد لان العبد لا ينفك عن العبد لان العبد لا  
 يجوز في قوله لا ينفك عن العبد لان العبد لا ينفك عن العبد لان العبد لا  
 ووقع في قوله لا ينفك عن العبد لان العبد لا ينفك عن العبد لان العبد لا  
 عطفه الخاص على العام لا ينفك عن العبد لان العبد لا ينفك عن العبد  
 كونه في قوله لا ينفك عن العبد لان العبد لا ينفك عن العبد لان العبد لا  
 مالا ينفك عن العبد لان العبد لا ينفك عن العبد لان العبد لا ينفك عن العبد  
 ولولم ينفك عن العبد لان العبد لا ينفك عن العبد لان العبد لا ينفك عن العبد  
 في قوله لا ينفك عن العبد لان العبد لا ينفك عن العبد لان العبد لا ينفك عن العبد  
 المضافان لا ينفك عن العبد لان العبد لا ينفك عن العبد لان العبد لا ينفك عن العبد  
 واما حكمه في العبد لان العبد لا ينفك عن العبد لان العبد لا ينفك عن العبد







والصبر بآثر اليهود القطع لان ثبت انهم افناهم لانهم شذوا  
 عرفت بآثرهم في المراسم والاعمال والادب والادب  
 فانسخ قوتهم في المراسم والاعمال والادب والادب  
 كما في القليلة والاعمال والادب والادب والادب  
 ثبات الواحدة والاعمال والادب والادب والادب  
 على المناجاة وقوله لا يا بنيه انما اطلب اليكم  
 بديهي ولا من خلقه بديهي لم يبق فيكم من  
 بانيه من بديهي ما بطله لا يا بنيه انما اطلب اليكم  
 في نسخ القليل من وقت ضيقه والامر بغيره  
 انما حسنا وقيما في وقت واحد والامر بغيره  
 الفعيل في ذلك الوقت ان كان حسنا وقيما  
 الامر والاعمال والادب والادب والادب  
 اني اري في المنام اني اذكر ما نظرته ان الحسن والقيس  
 يفعل ما اوتي والواجب على وجه المعجزة ان يكون  
 لخلق النسخ بالامر لا بالامر الجليل بوزن النسخ  
 لا

لا غدر في العدة امام المناجاة ولا ما ينفذ نسخ السادة  
 الحكم بغيره في المراسم والاعمال والادب والادب  
 من نسخ قوتهم في المراسم والاعمال والادب والادب  
 من نسخ قوتهم في المراسم والاعمال والادب والادب  
 القليلة والاعمال والادب والادب والادب  
 بانما بديهي في المراسم والاعمال والادب والادب  
 غير بديهي في المراسم والاعمال والادب والادب  
 كالقصة ونسخ الكتاب بالامر بغيره  
 وان شرط القادة في زيادة عبادة مستقلة على العمل  
 خطا الجليل في نسخ الكتاب بالامر بغيره  
 للعبادات وزيادة في زيادة في زيادة في زيادة  
 او الى من و هو ان الزيادة كانت الزيادة في زيادة  
 كان الزيادة في زيادة في زيادة في زيادة في زيادة  
 نسخا والافلا في زيادة في زيادة في زيادة في زيادة  
 الزيادة في زيادة في زيادة في زيادة في زيادة  
 لهذا الحكم لا لغيره لان النسخ لا يرد على الافعال لا لوجودها





[illegible]





العدد من طاعة الحج والعمرة والشهادة دون الرواية لآل البيت  
 على الأصل ولا يبعد تركها في حقهم قطعاً  
 ولا يبعد تركها في حقهم قطعاً  
 الحج والعمرة والأداة العبدية أو عينية أو كسبية أو كسبية  
 يقوم الحج والأداة العبدية أو عينية أو كسبية أو كسبية  
 فتعذر ضمانها إذا كانت عينية أو كسبية أو كسبية  
 عدل لأن عرفته منكم أو أطلق مع عرفته العبدية أو كسبية  
 لم يستطع كونه إلا أن يكون عادته عدم الرواية عنكم في الأصل  
 ما يشهد به جرحاً في حقهم في الأصل في الفروع وهو  
 القياس على ما في الأصل في الفروع وهو القياس  
 في عدم الكسبية والكمية وهو الذي ذهب إليه الأصوليون  
 وهو المعنى المقتضى للناس في ذلك وهو قوله وإن تقوا  
 في أنه ليس بمتعلق بالدين بل بالدين وهو قوله وإن تقوا  
 أن أول قوله لا يقتضي أن الدين لا يقتضي ما أنزل  
 الله ما لا يقتضي أن الدين لا يقتضي ما أنزل  
 الآية برهنة بالكتاب برهنة بالسنة ووجهه أنها

بالكتاب فأنزلوا ذلك فقد ضلوا وأضلوا وقوله  
 استفتي عنكم في فقههم في المال والحلال والحرام  
 فقه أعظمهم في فقههم في المال والحلال والحرام  
 الأمور من أهم فقههم في المال والحلال والحرام  
 الحرام الثالث اجتماع الفقهاء في فقههم في المال والحلال والحرام  
 أن يقتضوا جرحهم في فقههم في المال والحلال والحرام  
 الخلف أوله كسبية في فقههم في المال والحلال والحرام  
 في كتاب التبريق في فقههم في المال والحلال والحرام  
 الأحاديث أن يفتواها في فقههم في المال والحلال والحرام  
 كسبية في فقههم في فقههم في المال والحلال والحرام  
 أن العبدية القياسية تنضم للاختلاف في فقههم في المال والحلال والحرام  
 والاختلاف في فقههم في فقههم في المال والحلال والحرام  
 واختلاف المقتضيات في فقههم في فقههم في المال والحلال والحرام  
 هذا كون السيرة المكوت عنه أوله بالكتاب من المذهبين على خلاف















واحدة حكمها معينا فاقصوب المبدأ الحق المصير واحد ان الله تعالى  
وان عليه وسلم طاهر الايمان لان سائر كان احد  
قطعي والمخطويع لا اجتهاد غير ان كان امارته يكون راجحة او لا  
كل واحد من التجهيز او اعتقد راجح اما ان يكون راجحة او لا  
مؤيد الاعتقادين خطا لان احدهما الحق والآخر باطل وان كان له  
كان يميز الخطا فيكون مذهبنا والعين اجابا وان كان الحكم  
فذلك الطريق ان خلاصة المعارض بين العين راجح اجابا وان كان الحكم  
معارض فان احدهما راجح بين العين فالحكم معان فكان تارة مخطيا  
اما التخيير لو اخطى وعلى التقديرين فالحكم معان فكان تارة مخطيا  
في تخير الاجتهاد التجهيز او اجتهاد او اجتهاد لا حكم لو تغير  
اجتهاد العجب الرجوع لا الاجتهاد الشارح يجب على المتقرب العمل  
او اذا اجتهادنا نيا واذا افسح غيب اجتهادنا على ان ياتينا  
الحادثة فله الفتوى بالاول ان كان لا كبر الاجتهاد الا على ان ياتينا  
من باب الاصول او من باب الفروع فالاول لا يجوز التقليد عليه اجابا  
التقليد يمكن

اجماعا او يميز من التقليد من اعتقاد النقيض او الرجوع من غير مخرج  
فقد قيل في تبيينه من كان ياتينا  
النظر في ذلك فاعلم ان الله لا يوجب التقليد في كل حال  
باعتبار التقدير فالتقدير وانما يوجب الاجتهاد راجحة او حكمها  
على التقديرين فالتقدير وانما يوجب الاجتهاد راجحة او حكمها  
لمقتضى التقديرين على التقديرين وانما يوجب الاجتهاد راجحة او حكمها  
في جميع الاوقات على التقديرين وانما يوجب الاجتهاد راجحة او حكمها  
على الاجتهاد في كل وقت وعلى التقديرين وانما يوجب الاجتهاد راجحة او حكمها  
بالنظر في كل وقت وعلى التقديرين وانما يوجب الاجتهاد راجحة او حكمها  
طائفة اوجب التقديرين وانما يوجب الاجتهاد راجحة او حكمها  
لا اوجب التقديرين وانما يوجب الاجتهاد راجحة او حكمها  
انه لا يجوز ان يستعمل الاجتهاد في كل وقت وعلى التقديرين وانما يوجب الاجتهاد راجحة او حكمها  
بان مراد من هذا التقديرين وانما يوجب الاجتهاد راجحة او حكمها  
رظنه غير عالم ولا يمكن في استقنا من اجتهاد راجحة او حكمها  
صاحبه لبقه فالقول الاجتهاد قول الاعلم اذا اتي غير المجهل











على العارفين اما الكتاب فما وجدنا فيه دل على انه السنة فلم يرد حديث برشد اليه الظاهر  
من احسن كبرية من صحيح بعضنا خلافة شريفة في المشرق وما وافق كتاب السنة فخره وما  
ما تركوه وما ورد ان ما خالف كتاب السنة فخره على عرض المايطة وكذا ورد ان ما خالف كتاب  
السنة فخره وورد ان الذي ليس له حديث في كلام السنة او في قول السراجل ما خالف كتاب  
اوله في غير ذلك وما ورد في الاخرة ما حكم به الاعداء والافقه والاصدق وعدم الاتفاق  
على ما حكم به الاخر وما ورد في الاخرة ما حكم به الاعداء والافقه والاصدق وعدم الاتفاق  
العامة وترك ما وافقهم وما ورد في ترك ما يكون حكاهم فيهم انهم لم يردوا في الاخرة  
بالاصدق ما ورد في التوفيق والافقه والاصدق ما حكم به الاعداء والافقه والاصدق  
حين سألوا عن سبب الاختلاف في جواب السنين وما ورد عنهم في ان اختلاف المنهج الاجتهاد  
وان من شأن الكذب الافتراء والخطا في الفهم وعدم العلم بالدين والمفسد في غير ذلك من  
الاجتهاد بالحقبة من الاجتهاد كذا ان يكون متواترة بالحقبة خلاف ما ادعوه من ان  
في الرواية المتقدمة المحرر ما لم يردوا اعطاء الجرح والاصدق ما لم يردوا اعطاء الجرح  
ببر رويهم الاصل بالاصدق من المتفقين وترك الاخر على سبيل التوسعة والاحتياط  
سبيل الصحيح والتفصيل أو سبيل العبر لما اذا العبد ما هو جرحه على عز ذلك من اقتدار ما ذكر  
مضاهي الاخر في تحقيق ان معظم الاختلاف من جهة التقية او الكذب او الخطا في الفهم  
واما في ذلك ما ورد في كل واحد مما ذكرنا من جهة متعددة سيما التقية والكذب في الفهم  
فيها متواترة بمرور ان المعونة في حيد واما الخطا في ذلك في كتب كبار الصوفيين  
الاعظم الاجلاء اعمادهم لم يردوا في اخذ لا يجوز الاخذ ولا بالعرض على كتاب الله في  
غير ذلك والحق قد بان من المحدثين والعقبات ما كانت طريقهم الاخذ بالعرض في كتاب  
الاصحاب وقد علم العقل بما لم يكن عادتهم الجمع الا ما شئوا في اول من سلكه طريقه  
الجمع الشيخ المعتمد زبدة اول التمهيد في علوم الله لا يصح عزارة تامل الاصلام الزمنية



272

6129

خط ۱  
۶